التحول نحو التعددية السياسية في الجزائر

الدكتـــور: ناجي عبـــد النـــور
قســـم العلـــوم السياسية
جامعة باجي مختار- عنابة

ملخـــص

عملية الانتقال إلى التعددية السياسية التي شهدتها الجزائر تمت بفعل ضغوط ومؤثرات البيئة الداخلية (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية) والبيئة الخارجية (المتغيرات الإقليمية والدولية) كمدخلات إلى النظام السياسي الذي ترجم هذه المطالب في شكل قرارات وإصلاحات دستورية وسياسية وإدارية (تعددية حزبية، حقوق الإنسان والحريات العامة، انسحاب الجيش من الحياة السياسية، استقلالية القضاء، حياة الإدارة) كمخرجات له، ونتيجة عملية التفاعل بين الفاعلين السياسيين، حدثت تجاوزات (توقيـــف المســـار التعددي، أزمة سياســـية وأمنية)، ولتخطي المرحلة الانتقالية والعودة إلى الشرعية، تم طرح استراتيجية وطنية بمشاركة الأحزاب والقوى السياسية بإجراء انتخابات رئاسية تشريعية وتحقيق الوئام الوطني.

مقـــــدمة:

لقد شهد العالم العربي موجة من التحول نحو النظم التعددية خلال الربع الأخير من القرن العشرين، وأصبحت التعددية من المسائل المثارة على الساحة السياسية العربية، وكأحد التحديات التي تواجه الدول والحكومات، لأن قضية التعددية وحقوق الإنسان أصبحت قضية عالمية، بل وأحد ملامح التطور السياسي على الصعيد العالمي، أما بخصوص الجزائر، التي عرفت موجة من التحول نحو التعددية السياسية نتيجة لضغوطات اقتصادية واجتماعية وسياسية على النظام السياسي، جعلته يلجأ للخيار التعددي، فتم إقـــرار التعدديـــة السياسية وعليه سنتطرق إلى عوامـــل التحول الداخلية والخارجية كمؤثرات ومطالب وضغوطات وتأثيرها على عملية التحول.

ونتائج هذا التحول (مخرجات النظام السياسي) وأسباب التعثر واستراتيجية النظام السياسي في تجاوز الأزمة.

تحديـــد المفاهيـــم

موجة التحول الديمقراطي: يعرف **هنتنجتون** موجة التحول الديمقراطي بأنها عبارة عن مجموعة من حركات الانتقال من النظام غير الديمقراطي إلى النظام الديمقراطي، تحدث في فترة زمنية محددة وتفوق في عددها حركات الانتقال في الاتجاه المضاد خلال نفس الفترة الزمنية[1].

التعدديـــة السياسيـــة: يشير مفهوم التعددية السياسية إلى مشروعية تعدد القوى والآراء السياسية، وحقها في التعايش، والتعبير عن نفسها، والمشاركة في التأثير على القرار السياسي في مجتمعها، والتعددية السياسية بهذا المعنى هي إقرار واعتراف بوجود التنوع[2].

التعـــددية الحزبيـــة: المعنى العام للتعددية الحزبية هو الحرية الحزبية، بمعنى أن يعطي أي تجمع ولو بشروط معينة، الحق في التعبير عن نفسه ومخاطبة الرأي العام وبصورة مباشرة، ليتم من خلالها الوصول إلى خير الأطر التي تسمح بسيادة التنافس السياسي من أجل الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها، أما المعنى الخاص للتعددية الحزبية، فهو يشير إلى وجود ثلاثة أحزاب فأكثر كل منها قادر على المنافسة السياسية والتأثير على الرأي العام من خلال تنظيم دائم وثابت[3].

أولا: عوامـــل التّحول الديمقراطي:

تضافرت مجموعة من العوامل الداخلية (السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية) والخارجية (الإقليمية والدولية) مُشكلة ضغوطا وتأثيرات دفعت النظام السياسي الجزائري إلى أن يلجئ لخيار التعددية، خاصة وأن هذه المتغيرات تشكل نسقا تفاعليا فيما بينها، فقامت المؤسسة التنفيذية باستيعاب هذه الضغوط، فتم إقرار الإصلاحات الدستورية والسياسية وعليه سيتم تحليل طبيعة هذه العوامل وكيفية تأثيرها على عملية التحول نحو التعددية السياسية.

أ- العوامـــل الداخليـــة:

1 المؤثـــرات السياســـية: تتلخص المؤثرات السياسية التي دفعت النظام السياسي الجزائري إلى التحول نحو التعددية السياسية في مجموعتين من الأزمات التي أحاطت بالنظام.

- أزمـــة الحـــزب الواحـــد.

استند حزب جبهة التحرير الوطني في ممارسة السلطة إلى شرعية تاريخية ثورية، ارتكزت بدورها على المقاومة الوطنية ضد الاحتلال

الفرنسي، وهي شرعية لم يسبق أن حصلت عليها أي قوة سياسية أو حزبية في الجزائر سوى الجيش الشعبي الوطني، وقد أكدت جميع النصوص القانونية والمواثيق على أولوية الحزب، حيث مارس دورا سياسيا تعبويا مانعا لظهور أي قوة سياسية منافسة له حيث احتكر التمثيل السياسي وسيطر على النقابات والاتحادات المهنية، وعلى عملية الانتخابات.

انطلقت سيطرة الحزب على صعيدين مختلفين: مؤسسات الدولة والحكومة التي تحولت إلى جهاز شبه تنفيذي، مكلفة بتطبيق توصيات مؤتمرات ودورات لجنته المركزية ومكتبه السياسي وأحكم الحزب سيطرته على النقابات والمنظمات الجماهيرية والحركة الاجتماعية بشكل عام.

خلال هذا الظرف، كان المجتمع يتطلع إلى المزيد من التغيير مما أدى إلى انتشار التذمر والرفض ضمن الفئات الاجتماعية الواسعة وإلى توسيع الهوة بين المجتمع والهياكل الرسمية للدولة[4]. والتشكيك في شرعية النظام وفقدان الثقة في جبهة التحرير الوطني نتيجة الأخطاء التي وقعت فيها والمتمثلة في عدد من الممارسات من أهمها.

عمق الانفصام بين أيديولوجية النص وأيديولوجية الفعل والذي أدى بدوره إلى إضعاف مصداقية الحزب في التمسك بمواثيق الثورة.

الصراع داخل جبهة التحرير، وظهور التناقضات ".

فشل الجبهة في إعادة هيكلة الحزب وكوادره في إطار توجهات متوازنة تسمح له بالانتقال التدريجي في الأداء السياسي.

– بروز دور سياسي للجيش بعد أن ظل لفترة بعيدا عن الجدل السياسي، حيث اضطلع بدور محوري في معادلة القوى السياسية على حساب جبهة التحرير[5].

ومن هنا عجزت جبهة التحرير الوطني عن إجراء عملية التوازن المطلوبة بين القوى السياسية كافة وخاصة أن عملية التحول نحو التعددية السياسية كانت تشكل في نظر السلطة عاملا أمام صراع الطبقات الأمر الذي استوجب محاربة كل المحاولات التي تدعو إلى هذا الاتجاه، كذلك فإن وجود الاختلافات في التنظيم الداخلي للجبهة استدعى برمجة هيكلتها، وذلك عن طريق تكوين أحزاب جديدة تتفق مع الجبهة في مبادئها وأفكارها، حيث أن الجبهة لم تستطع أن تعيد هيكلة الحزب وكوادره في إطار توجهات متوازية تسمح له بالانتقال التدريجي في الأداء السياسي، وفي الخطابات، واللغة، وليتفق ذلك وطبيعة التغيرات الإقليمية، والدولية، والداخلية، وبالتالي تجعله وسيلة للانتقال إلى النظام التعددي لأن السلطة هي التي قررت التخلي عن جبهة التحرير وإنشاء أحزابا أخرى منافسة لها، كل ذلك بهدف تهيئة الأجواء السياسية لانتقال سلمي[6].

- أزمـــات النظام السياســـي في الجزائر.

عانت الجزائر من مجموعة من الأزمات المحورية والتي لعبت دورا هاما في إعادة تشكيل مؤسسات النظام السياسي الجزائري من جديد.

ومن أبرز هذه التطورات على النظام السياسي الجزائري: هو التحول من نظام الحزب الواحد إلى التعددية السياسية، وقد كشفت هذه الأزمات عن الخلل الذي أفرز حالة من عدم الاستقرار السياسي، وأثبتت عجز النظام عن استيعابها، مما أدى إلى قيام النظام الجزائري بتبني الخيار التعددي.

يمكننا رصد مجموعة من هذه الأزمات[7] فيما يلي:

أزمـــة الشرعيـــة:

استمدت الجزائر كدولة شرعيتها من الشرعية التاريخية لجبهة التحرير التي ارتكزت على المقاومة ضد المحتل وتحقيق الاستقلال وترتب على هذه الشرعية تداخل بين الدولة والجبهة لما يقرب من الاندماج، لذا فإن أزمة الشرعية تعود في نشأتها إلى الأيام الأولى للاستقلال.

فـــي ظل انهيار شرعية حزب جبهة التحرير الوطني، ونشوب الصراعات الداخلية بين كوادره وقياداته وصراعاتهم على الحكم، وتدهور مكانة الأيديولوجية التعبوية للحزب والنظام في ظل تطورات الأوضاع الداخلية، والإقليمية، والدولية. وفي ظل تردي الأوضاع الداخلية، وشيوع الفساد الداخل في الإدارة، والحزب، والجيش أدى ذلك إلى فقدان شرعية النظام.

أزمـــة المشاركة السياسيـــة:

تمثل المشاركة السياسية أحد مقومات الحداثة السياسية، والتي يتمخض عنها ظهور الرغبة في المشاركة السياسية لدى قطاعات أوسع من المواطنين داخل المجتمع.

إن أزمة المشاركة السياسية في الجزائر قد تمثلت من خلال عجز المؤسسات السياسية عن استيعاب القوى السياسية، والاجتماعية فقد رافق حكم الحزب الواحد إقصاء للحريات الفردية والجماعية، وفرض قوالب جاهزة منعت من خلالها روح المبادرة المبدعة، وتأكيد الأحادية المتعسفة وتراكم عناصرها لسنوات عديدة.

ومن هنا برزت رغبة النخب الحاكمة في عدم إشراك القوى الأخرى ذات التوجه السياسي وممارسة النزعة الإقصائية، ضدها واحتكارها الكامل للتمثيل في إطار سياسة تعبوية تفتقر إلى المشاركة، ولذلك فقد اقتصرت

رؤية حزب جبهة التحرير بالنسبة إلى المشاركة بمعنى التعبئة السياسية التي تأخذ شكل التأييد والحشد والمساندة لبعض القرارات دون الإسهام الحقيقي في صنعها نتيجة لضعف الحزب، وعدم قدرته على تمكين مختلف القوى من التعبير عن مصالحها ومطالبها، وبالتالي افتقاد وجود قنوات شرعية أخرى، لذلك انفتح الباب أمام العنف لتوصيل المطالب وإعلان الاحتجاج[8].

أزمـــة الهويـــة:

ترجع جذور أزمة الهوية في الجزائر إلى مرحلة الاحتلال الفرنسي الذي ساهم في القضاء على مقومات الشخصية الجزائرية الحضارية من الدين، اللغة والتاريخ، والعمل على تنشئة نخبة تكون موالية له، اخترقت الإدارة وأجهزة الحكم بعد الاستقلال وأصبح المجتمع الجزائري مقسم بين اتجاهات متعددة، حيث تبنى بعضهم الاتجاه العروبي، وآخر يرى في الإسلام بديلا ومحققا لذلك التوازن المقصود في الشخصية الوطنية، في حين ارتبط بعضهم الآخر بالهوية الإفريقية البربرية. وقد استفاد التيار الإسلامي من هذا التشتت والانقسام، فضلا عما يمثله من قاعدة مشتركة بين العرب والبربر ليؤطر فعله ويُصعد من نشاطه الذي كان سببا في انهيار شرعية النخب والمؤسسات الحاكمة لتكتسب أزمة الهوية بعدا آخر تبعا لارتباطها بأزمة الشرعية.

لهذا تبدو أزمة الهوية في الجزائر من أخطر الأزمات التي يواجهها المجتمع، حيث ظهرت جمعيات تدعو إلى التعريب في الجامعات، وكرد فعل على ما حققته هذه الجمعيات ظهرت حركة طلابية تطالب بالاعتراف بالثقافة الأمازيغية.

2- العوامـــل الاقتصاديـــة: بالرغم من أن الجزائر دولة بترولية وتمتلك مصادر أخرى للثورة، إلا أنها تعرضت إلى أزمة اقتصادية، بسبب فشل النموذج الوطني للتنمية الذي اعتمدته النخبة الحاكمة بعد الاستقلال، وقد تجسد الفشل في ضعف الأداء والمر دودية، وضعف التسيير وغياب تكنولوجيا عصرية ملائمة والتخطيط الاستراتيجي كل هدا أدى بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية إلى العجز عن تلبية الحاجيات الضرورية للشعب، بالإضافة إلى ذلك شهدت المؤسسات الاقتصادية عجزا ماليا كبيرا، وفقدان وسائل الإنتاج مما أدى إلى تعطيل الإنتاج والإفلاس، فتم الالتجاء إلى إعادة هيكلة المؤسسات وتقسيمها إلى مؤسسات صغيرة، وما زاد الوضعية تأزم هو انخفاض أسعار النفط، وهو ما أدى إلى نقص المداخيل بالعملة الصعبة، وقد صاحب هذا النقص تدهور في سعر الدولار في أسواق النقد العالمية، وقد كان لهذا الوضع انعكاسات سلبية على النظام السياسي الجزائري، إذ أدى ذلك إلى ارتفاع معدل المديونية الخارجية، فاتبع النظام سياسة التقشف، فهبطت قيمة الدينار وانخفضت القدرة الشرائية لدى المواطنين، فتفشى الفقر، وارتفعت نسبة البطالة بين الشباب، فالعامل الاقتصادي فى هده الحالة مثل البيئة السياسية لنمو الأزمة وأسباب التغيرات الجديدة.

3- العوامـــل الاجتماعيـــة: إن الفشل الذي مني به مشروع التنمية الاقتصادية مرتبط بالفشل في تحقيق النقلة النوعية نحو تحديث الدولة والمجتمع، ولعل من أهم المظاهر الاقتصادية التي صاحبته، كظواهر مرضية، التخلف الاجتماعي، الرشوة والمحسوبية، وروح الاتكال، وكلها ممارسات طالت مجالات حساسة مثل التوظيف، الترقية، التعيين في

مناصب قيادية في مختلف الدولة، بل أكثر من ذلك تطورت ممارسات تجسد خوصصة الدولة وهي من سمات الأنظمة السياسية الوراثية[9] هناك مظهر آخر يتجلى فيه العامل الاجتماعي اللازمة تزايد معدلات النمو السكاني لدرجة عجزت الدولة معها عن تغطية احتياجات تلك الأعداد المتزايدة، بالإضافة إلى هجرة سكان الريف والمناطق الداخلية إلى المدن الساحلية حيث تتركز فرص العمل، مما أدى إلى مشكل السكن الذي أصبح مشكلا مزمنا، صاحبته ندرة المواد الواسعة الاستهلاك وارتفاع الأسعار وسيطرة فئة معينة على الأسواق واحتكار السلع[10]. فنتيجة الظواهر السابقة ساد التفاوت الاجتماعي والتفاوت في توزيع الدخل الوطني على الفئات الاجتماعية، فتخلت المؤسسات الاجتماعية (الأسرة المدرسة) عن أداء دورها ووظيفتها بفعالية فبدأت ملامح الغضب السياسي والاجتماعي تظهر في الشارع الجزائري التي مهدت إلى أحداث أكتوبر 1988.

4- **العوامـــل الثقافيـــة:** أثرت مخلفات الاستعمار الاستيطاني الفرنسي في الجزائر على الشخصية الجزائرية والهوية التي استمد من عناصرها ومكوناتها الأساسية في النقاش السياسي، فزاد من الصراع اللغوي في الجزائر بالإضافة إلى محاولة فرض الخطاب الثقافي للسلطة من خلال احتكارها لوسائل الاتصال، حيث تبين أن الخطاب السائد هو ذلك الذي يبرر التوجه الثقافي والأيديولوجي للسلطة في إطار التعبئة والتجنيد وقد لعب حزب جبهة التحرير دورا كبيرا.

ب العــوامل الخارجيــة:

ساهمت عوامل خارجية عديدة في دفع عملية التحول نحو التعددية السياسية، فالجزائر كغيرها من دول العالم الثالث تأثرت بموجة التحولات الكبرى التي عرفها العالم وما طرأ على العلاقات الدولية من تغييرات جذرية، وموجة التحول تتمثل في تغير الأنظمة الشيوعية والاشتراكية وانتقالها إلى الديمقراطية الليبرالية على النمط الغربي، هذه الثورة الديمقراطية أدت إلى تدعيم القوى التي تنادي بالتغيير والإصلاح والمشاركة السياسية.

كما كان للمتغيرات الإقليمية تأثير خاص على الجزائر وهذا بحكم دورها وارتباطاتها العربية المتميزة، وبحكم الموقع الذي تحتله في منطقة المغرب العربي وجنوب أوروبا.

ثانيا: مظاهــر التحول نحو التعدديــة الحزبية:

كان أهم مظهر من مظاهر التحول في الجزائر هو إقرار التعددية السياسية، وذلك عبر دستور 22 فيفري 1989، الذي جاء بإصلاحات سياسية ودستورية.

أ- **الإصــلاحات الدستوريــة:** يصنف دستور 1989 في خانة دساتير القوانين، يقوم على مبادئ الليبرالية فهو يخالف الدساتير السابقة التي تصنف في خانة دساتير البرامج، كونها تدعو إلى ضرورة بناء الدولة الاشتراكية، وأهمية بناء حزب طلائعي[11]. من أهم ما تضمنه الدستور مايلى:

- تكريس الفصل بين الحزب والدولة وإلغاء احتكار الحزب لعمليات الترشيح لمختلف أنواع الانتخابات.

- الحق في إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي في المادة "40" من الدستور 1989، وإلغاء النص الذي يقرر على أن النظام السياسي يقوم على مبدأ الحزب الواحد.

- إنهاء الدور السياسي للجيش حيث أصبح مكلف فقط بالدفاع عن وحدة وسلامة أراضي البلاد.

- إلغاء النص على أن رئيس الجمهورية يجسد وحدة القيادة السياسية للحزب والدولة ولأول مرة يقتصر دور رئيس الجمهورية على تعيين رئيس الحكومة فقط، بعد أن كان هو الذي يعين الحكومة ويحدد لها سياستها، ولم يكن رئيس الحكومة إلا معاونا لرئيس الجمهورية.

- تقليص محدود لصلاحيات رئيس الجمهورية الذي تنازل عن حق المبادرة بتقديم القوانين إلى البرلمان حيث انتقل هذا الحق إلى رئيس الحكومة.

- أكد على الحريات والحقوق الفردية والجماعية (حرية التعبير، الصحافة، تقلد المناصب...)[12].

- مبدأ الفصل بين السلطات، وتنظيم السلطات، بالنسبة للسلطة التنفيذية (المواد 67 إلى 91)، أصبحت ثنائية. أما السلطات التشريعية فقد خول لها إعداد قوانين ومناقشتها والتصويب عليها والرقابة على أعمال الحكومة.

- الشرعية القانونية الدستورية التي منحت لها الأولوية على المشروعية الثورية تكريسا لمبدأ دولة القانون والشرعية[13].

- التأكيد على استقلالية السلطة القضائية وتأمين حماية القاضي ضد أي شكل من أشكال الضغط أم التدخل المادة 29 من دستور 1989.

- الرقابة الدستورية على القوانين ومدى دستورية القوانين والمراسيم.

ب- الإصلاحـــات السياسيـــة:

1. ميـــلاد التعددية الحزبية في الجزائـــر:

لقد اعترف المشروع الجزائري ولأول مرة ومنذ الاستقلال بالتعددية الحزبية، فقد نصت المادة "40" من الدستور على أن "حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به، ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية والوحدة الوطنية، والسلامة الترابية واستقلال البلاد وسيادة الشعب ".

يرى الدكتور "عمر صدوق" أن المشرع عند استعماله مصطلح "معترف" به في المادة "40" "هذه دلالة على أن التعددية السياسية كانت قائمة في الواقع السياسي الجزائري من قبل، غير أنها ظلت سرية ولم يعترف بها رسميا.... فهذا الاعتراف القانوني جاء ليقنن واقعا ويطبعه بالمشروعية ويرتب نتائج وأثار سياسية وقانونية مهمة منها شرعية الوجود، والمشاركة السياسية ووجود المعارضة" (14).

وقد تدعمت التعددية الحزبية بقانون 05 جويلية المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي، الذي يحدد الإطار الذي تستطيع الأحزاب أن تنشأ وتتطور فيه، حيث منحت المادة "09" من القانون الحق لكل جزائري بلغ سن الرشد الانتخابي أن ينخرط ف أ حزب سياسي، أما بالنسبة للقيود التي وضعها القانون على تاسيس الأحزاب، فقد حددت المادة "05" عدم قيام الحزب على أسس ذات طابع تقسيمي للمجتمع، " لا يجوز أن تبني نشاطها على أساس ديني فقط أو لغوي أو جهوي، أو على أساس الانتماء إلى جنس أو عرق واحد، أو إلى وضع مهني معين".

إن كل تعددية حزبية في أي بلد كان تحكمها ثوابت وأحكام عامة ومن الطبيعي جدا أن الجزائر التي لا زالت تخشى على استقلالها وعلى وحدتها أن تضع إطار عام لهذه التعددية الحزبية.

داخل هذا الإطار، فإن الدستور أو قانون الجمعيات السياسية يسمحان بتعددية حزبية واسعة وغير مقيدة بعدد معين من الأحزاب وليس في النصين القانونين ما يدل على نظام الحزب المهيمن أو نظام الثنائية الحزبية[15].

بعد إصدار القانون سارعت الأحزاب إلى طلب الاعتماد حيث بلغ عدد الأحزاب حوالي 60 حزب جلها لا تملك مقرات وقاعدة شعبية، ويمكن تفسير العدد الكبير من الأحزاب السياسية في الجزائر إلى عدة عوامل منها سهولة إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي، إذ أن المادة "14" من القانون، تجعل من إمكانية تأسيس حزب قائم على وجود خمسة عشر عضو كحد أدنى، يضاف إلى هذا فإن القانون السابق الذكر قد حدد مساعدة لهذه التشكيلات، وهذا ما أدى بعدد كبير من القوى إلى الظهور، فالمادة "28" تنص "يمكن للجمعية ذات الطابع السياسي[16] المؤسسة قانونا أن تستفيد بمساعدة مالية من الدولة " هذه التسهيلات التي أدت إلى كثرة الأحزاب كانت برغبة توسيع إطار المشاركة السياسية من طرف السلطة ".

إن تقييم الممارسة السياسية للأحزاب بعد صدور دستور فيفري 1989 وقانون الجمعيات ذات الطابع السياسي، وبعد مشاركتها في الانتخابات المحلية لـــ 1990 والانتخابات التشريعية ديسمبر 1991 ورغم قصر عمر التجربة الديمقراطية نلاحظ ما يلي:

- معظم الأحزاب هي أحزاب أشخاص وليست أحزاب برامج.
- غياب الديمقراطية بين الأحزاب وهي في المعارضة وغياب الإجماع حول القضايا الأساسية للبلاد.

- عدم التقيد بالضوابط القانونية والأخلاقية التي جاء بها قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي.
- غياب الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب.

2. الحريـــة الإعلاميـــة:

تعديل قانون الإعلام أتاح لأحزاب ممارسة حقها في الدعاية والتعبير شرط ألا يكون ذلك ماسا للدولة، وتجريحا للإسلام أو إفشاء لأية أسرار عسكرية، هذا القانون يعتبر مكسبا من المكاسب الديمقراطية حيث ظهر مفهوم جدد للحق في الإعلام، حيث لم يعد الحق في الإعلام محصورا في الإطار الضيق للحزب الواحد، وإنما أصبح شاملا وأقرب إلى الصحافة كمهنة قائمة بذاتها[17].

3. يعتبر قانون الانتخابات أحد أهم الصور التي تعكس التحول نحو التعددية السياسية، وعليه وضع قانون انتخابات جديد نظمت بموجبه أول انتخابات تعددية في الجزائر يوم 12 جوان 1990 تتعلق بالمجالس البلدية والولاية، وهي أول تجربة عملية من شأنها أن تجسد الممارسة الديمقراطية وقد أظهرت النتائج الفوز الكبير للمعارضة الإسلامية على حساب الحزب الحاكم، ثم جرت الانتخابات التشريعية في ديسمبر 1991 وهي كذلك أول انتخابات تشريعية في تاريخ الجزائر في ظل التعددية الحزبية جاءت نتائج الدور الأول مفاجأة كبرى أمام توقعات الجميع.

ثالثا: نتائـــج التحول نحو التعددية السياسية في الجزائر:

من أهم نتائج عملية التحول وقف التحول بعد توقيف المسار الانتخابي واستقالة رئيس الجمهورية، وحل البرلمان وظهور فراغ دستوري، وإعلان حالة الطوارئ، وحل المجالس المنتخبة عام 1990، هذه الوضعية خلفت

حالة من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي وكشفت عن ضعف الشرعية السياسية والوطنية لحزب جبهة التحرير الوطني ولملأ الفراغ المؤسساتي ثم تشكيل هيئة مؤقتة هي المجلس الأعلى للدولة يتمتع بكل السلطات والصلاحيات المخولة دستوريا إلى رئيس الجمهورية تساعده هيئات استشارية "المجلس الاستشاري"[18] له طابع إداري أكثر منه سياسي، يقدم الاقتراحات، وبعد انتهاء مدته تم في 18 ماي 1994 تنصيب المجلس الانتقالي لفترة انتقالية مدتها 3 سنوات، يمارس هذا المجلس الوظيفة التشريعية عن طريق الأوامر التشريعية بمبادرة من الحكومة، له معظم صلاحيات المجلس الشعبي الوطني المحررة في دستور 1989. ونشير هنا إلى أن النظام عاد إلى فكرة تركيز السلطة والقيادة الجماعية.

في هذه الفترة الانتقالية تميزت العلاقة بين الأحزاب السياسية والسلطة الحاكمة بنوع من الصراع السياسي والمواجهة، فاتجهت الأحزاب المعارضة إلى التكتل في مجموعات تطالب بالتمثيل والمشاركة السياسية، خاصة في المؤسسات السياسية.

كما عرف النظام السياسي عدم الاستقرار السياسي، بسبب سقوط الحكومة تلو الأخرى التي فشلت في تطبيق البرامج الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي فقدت المصداقية والشرعية.

رابعا: إستراتيجيـــة تجـــاوز الأزمة:

حاول النظام السياسي، إيجاد حل للأزمة والعودة إلى الشرعية، فطرح مبادرات سياسية، منها التخلي عن فكرة القيادة الجماعية لدولة، فتم تنصيب "الأمين زروال" في 1994/01/30 كرئيس للدولة، وقد شهدت هذه الفترة جملة من المتغيرات، على مستوى السياسي والمؤسساتى، منها تشجيع

الرئيس الجديد للحوار الوطني، حيث عقد ندوة وطنية للوفاق الوطني جمعت القوى والتنظيمات والشخصيات السياسية والمدنية والاجتماعية، وتمخض عن ذلك صدور وثيقة أرضية الوفاق الوطني التي قررت مرحلة انتقالية وهدا للخروج من الأزمة والتغلب على المخاطر الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، وتهيئة الظروف والوسائل اللازمة لإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية في مدة أقصاها 4 سنوات، كما حددت الوثيقة التأسيسية أهداف وهيئات الدولة التشريعية والتنفيذية لقيادة وتسير شؤون الدولة والمجتمع خلال هذه المرحلة[19].

وكمرحلة أولى تم إجراء انتخابات رئاسية في 16 نوفمبر 1995، كمرحلة أساسية للخروج من الأزمة، وشارك في هذه الانتخابات الأحزاب السياسية بمرشحيها، وفاز "الأمين زروال" وبذلك أصبح أول رئيس الجمهورية الجزائرية في عهد التعددية الحزبية، بعدها أجريت تعديلات دستورية، و استفتاء على دستور جديد في 28 نوفمبر 1996 تضمن إعادة تأسيس سلطة الدولة وتنظيمها بإحداث نظام التعددية الازدواجية في السلطة التشريعية، حيث نظام المجلسين، المجلس الوطني الشعبي ومجلس الأمة، وازدواجية السلطة القضائية، حيث تقرر إنشاء نظام القضاء الإداري إلى جانب القضاء العادي، وتم توسيع وتعميق ضمانات تعميق التجربة الديمقراطية التعددية، بإصدار المنظومة القانونية التي تنظم الحياة السياسية، مثل القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية، والقانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، والقانون العضوي المتعلق بتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما، وكذلك العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

وقد جرت أولى الانتخابات التشريعية و المحلية، وأصبحت الأحزاب السياسية ممثلة في أول برلمان تعددي، بإحدى عشر "11" تشكيلة سياسية في المجلس الشعبي الوطني، وستة وتسعون "96" مقعد في مجلس الأمة، وبعد الانتخابات التشريعية التعددية، بدأت تجربة الائتلاف الحكومي، والتي تعتبر سابقة هامة في تاريخ النظام السياسي الجزائري والعالم الغربي، حيث انتقل العمل السياسي إلى المؤسسات السياسية، وتمكنت التيارات السياسية المختلفة من التلاقي والحوار والإجماع على استراتيجية لمواجهة التحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية.

وجرت انتخابات رئاسية مسبقة في السداسي الأول من سنة 1999، بعدها عرفت الجزائر استقرار سياسي بفصل قانون الوئام المدني، وفك الحصار الدبلوماسي والسياسي والاقتصادي الذي كان مضروبا عليها.

خـــــــاتمة:

عملية التحول نحو التعددية السياسية في الجزائر كانت نتيجة للتفاعل بين مجموعة من العوامل والتأثرات الداخلية والخارجية المتمثلة في المطالب الشعبية والاجتماعية والاقتصادية والصراعات السياسية داخل النظام السياسي وبالتالي فإن المبادرة بتبني التعددية لم تأتي من قناعة وإيمان بمبادئ الديمقراطية لهذا صاحب عملية الانتقال نتائج غير متوقعة، كما أن المجتمع لم يكن مهيأ سياسيا لهذه العملية (غياب الثقافة السياسية) فالديمقراطية والتعددية ليست مؤسسات وإجراءات فحسب ولكن لها مضمونها القيم الثقافي الذي يتضمن احترام حقوق الإنسان والرأي والرأي المخالف، أما الأحزاب السياسية فلم تؤدي دورها في إنجاح عملية الانتقال بسبب افتقارها إلى الفاعلية وغياب الديمقراطية الداخلية، والتعاون والتنسيق بين الأحزاب وهم في المعارضة.

وعليه فان عملية الانتقال نحو التعددية السياسية في الجزائر تمت نتيجة ضغوطات داخلية وخارجية على النظام السياسي، في وقت كان فيه المجتمع غير جاهز للتعددية، مما تسبب في أزمة أمنية وسياسية بدأ من ملامح الانفراج تتضح بعد الإصلاحات الدستورية والسياسية.

قائـــــمة المراجـــع

1. صامويل هنتنجتون. **الموجـــة الثالثة، التحـــول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين.** ترجمة عبد الوهاب علوي. القاهـــرة: دار سعاد، 1993، ص73.
2. إيمان محمد حسين. " وظائف الأحزاب السياسية في ظل نظم التعددية المقيدة". (رسالة ماجستير في العلوم السياسية)، مصر، 1993. ص41.
3. د. أحمـــد الخطيب نعمـــان. **الوسيـــط في النظم السياسيـــة والقانـــون الدستوري.** الأردن: جامعة موتة. 1999. ص 315.
4. عبد الناصر جابي، " العنف وجذوره"، مجلة إنسانيات، مركز البحث في الأنتروبولوجية الاجتماعية والثقافية، الجزائر، عدد 10 جانفي – أفريل 2000، ص 83.
5. هدى ميتيكس، "توازنات القوى في الجزائر: " إشكاليـــات الصراع على السلطة في إطار تعددي" المستقبل العربي، السنة 16، العدد 172، 1993، ص 28.
6. عبد الفتاح نبيل، " الأزمة السياسية في الجزائـــر: المكونات والصراعات والمسارات" السياسية الدولية، القاهرة: مركز الأهرام، السنة 28، العدد 108 (أبريل 1992)، ص 192.
7. عن الأزمات التي مر بها المجتمع الجزائري، أنظر:

– هدى ميتيكس، " توازنات القوى في الجزائر، إشكاليات الصراع على السلطة في إطار تعددي، مرجع سابق ص 27 –28.

- محمد عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، مشروع استشراق مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987)، ص 103-108.

8. متكيس هدى، "توازنات القوى في الجزائر"، مرجع سابق، ص 27.
9. د. العياشي عنصر. "سوسيولوجية الأزمة الراهنة في الجزائر"، مجلة المستقبل العربي، عدد 191 (1) 1995، ص84.
10. د. عمر برامة. **الجزائر في المرحلة الانتقالية**. الجزائر: دار الهدى، 2001، ص14.
11. إدريس بوكرا. **النظرية العامة للدولة والنظام السياسي الجزائري في ظل دستور 1989**. الجزائر: م.و.ك. 1992. ص93.
12. الفصل الرابع من دستور 1989.
13. د. السعيد بو الشعير. **النظام السياسي الجزائري**. الجزائر: دار الهدى. 1990. ص123.
14. د. عمر صدوق. **أراء سياسية وقانونية في بعض قضايا الأزمة**. الجزائر. د.م.ج . 1995. ص74.
15. الأمين شريط. "تطور القانون الدستوري في الجزائر". (أطروحـــة دكتوراه). معهد العلوم القانونية. جامعة قسنطينة. 1990 ص366.
16. أنظر قانون رقم 11/89 الصادر في 189/07/5. ص4. المتعلـــق بالجمعيات ذات الطابع السياسي.
17. إسماعيل مرازقة. " الاتصال السياسي في الجزائر في ظل التعدديـــة السياسية والإعلامية ". (رسالة ماجستير). معهد العلوم والاتصال. جامعة الجزائر. 1996. ص148.

18. أنظر المرسوم الرئاسي رقم 39/92 المؤرخ في 1992/02/04 – المتعلق بصلاحيات المجلس الوطني الاستشاري.
19. د. عمار عوابدي: المشروع الوطني لإقامة نظام الدولة القوية، الجزائر، مجلة الفكر البر لماني، العدد 4، أكتوبر 2003، ص 61.